عقبات تعترض سبيل الإنتاج *

للمهندس الزراعى سيد مرعى

وزير الزراعة والإصلاح الزراعى المركزى

إخوانى :

ليس أسعد للمرء من الاجتماع بزملائه وإخوانه لاستعراض الأمور التى تمس المهنة التى تربطنا جميعا برباط الثقافة الموحدة وليس أقرب إلى تعرف المشكلات التى تواجه زراع بلادنا من الصفوة المختارة ممن يحترفون هذه المهنة وأنتم على رأس هذه القائمة .

ولقد كان على وقد اضطلعت بمسئولية القطاع الزراعى أن استعرض وإياكم بعض الشئون الزراعية التى تضمنتها السياسة الزراعية كى تتضح أمامنا السمات الصريحة والملامح الواضحة لبعض الاصلاحات التى تناولتها هذه السياسة .

فلو راجعنا أرقام متوسطات إنتاج المحاصيل الرئيسية فيما قبل قيام الثورة وبعدها لوجدنا أن هناك تحسنا ملموسا فى متوسط الإنتاج لبعض المحاصيل ، بينما تختلف الصورة فى محاصيل أخرى مما يتطلب منا بذل المزيد من العناية والاهتمام .

فقد كان إنتاجنا من القطن فى عام ١٩٥٢ — نحو ٩,٩٠٠,٠٠٠ قنطارا بمتوسط ٤,٦٦ قنطارا للفدان وبلغ محصولنا فى تقدير سنة ١٩٦٠ — التقدير الأول — ١٠,٩٦٣,٠٠٠ قنطارا بمتوسط ٥,٨٥ قنطارا .

وارتفع الناتج من الحبوب الغذائية من ٤,١ مليون طن فى سنة ١٩٥٢ إلى ٥,٣ مليون طن فى سنة ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٢٩ ٪ .

وارتفع الناتج من المحاصيل السكرية من ٢,٧ مليون طن فى سنة ١٩٥٢ إلى ٤,٢ مليون طن فى سنة ١٩٥٩ بزيادة ٥٦ ٪ .

---

* من محاضرات الموسم الثقافى لجمعية خريجى المعاهد الزراعية ١٩٦٠ / ١٩٦١ .

وارتفع الناتج من الفاكهة من ٣ مليون طن فى سنة ١٩٥٢ إلى ٤,٨ مليون طن فى سنة ١٩٥٩ بزيادة ٦٠ ٪ .

بينما انخفض متوسط محصول الذرة من ٦,٣١ أرادب للفدان فى سنة ١٩٥٢ إلى ٥,٧٦ أرادب فى سنة ١٩٥٩ .

وينبغى لنا أن نسائل أنفسنا ونحن فى اجتماع ضم نخبة الزراعيين هل وصلنا بهذه الأرقام إلى ما نتطلع إليه من مستويات ؟ أوهل وصلنا إلى حد التشبع فى الإنتاج من هذه المحاصيل ؟ .

وللإجابة على هذا التساؤل — إذا واجهنا الأمر بشىء من الصراحة — أقول إننا لم نبلغ بعد أهدافنا فى زيادة الإنتاج على الوجه الذى ننتظره .

وقد يكون ذلك نتيجة لاحتياجنا لمجهود أكبر فى إنتاج أصناف ذات غلة مرتفعة أو ذات مناعة خاصة — لكننا حتى بفرض الحصول على أجود التقاوى وأكثرها مناعة فإن ذلك لن يؤدى بنا إلى الهدف المرجو لأن صورة الاستغلال الزراعى لن تكتمل باستنباط الأصناف ، بل تكتمل الصورة بالاستفادة من هذه الأصناف فى استغلال زراعى صحيح .

أنه لا يكفى مثلا أن تنتج وزارة الزراعة صنفا جديدا من بذور القطن أو تقاوى القمح ثم توزعه على الزراع فيختلط محصوله بسبب ترقيعه بأصناف مخالفة أو لسوء استعمال ، وتكون النتيجة انهيار الصنف وتدهور صفاته .

إن هناك جانبا يكمل رسالة الوزارة ولا يقل عنها أهمية ، ذلك الجانب هو الفلاح . فإن الصورة المتكاملة للنهوض بالإنتاج تجمع وزارة الزراعة والفلاح معا . ولما كان واجبنا هو تذليل العقبات التى تعترض زيادة الإنتاج فى القطاعين الأهلى والحكومى فجدير بنا ألا نجيز الإنحاء باللائمة من كلا القطاعين على الآخر بل يجب أن نعمل على بث الفكرة بأن الرسالة لن تتم إلا بتعاون الوزارة والفلاح تعاونا كاملا لبلوغ الهدف المنشود .

ولكننا وعلى فرض تحقيق الصورة المثالية السابقة (أى التضافر التام بين الوزارة والفلاح) وهى صورة لن تتحقق بالتأكيد إلا بعد مضى فترة من الزمن .

فهل يكفى هذا للنهوض بالإنتاج ؟ إن الأمر أعمق من هذا وفى رأينا أن الغاية المرجوة لا يمكن بلوغها إلا إذا تناولنا بالدراسة العقبات التى تعترض الفلاح نفسه — فلو تصورنا مزارعا مجتهدا حصل على أجود تقاوى وأحسن توجيه من وزارة الزراعة لكنه يزرع فى أرض سيئة الصرف أو تفوته أدوار الرى فلا شك أن النتيجة ستكون انخفاضا فى إنتاج هذا المزارع بالرغم من تعاون الطرفين وبالرغم من تيسير سبل الإنتاج .

لهذا — فإنه فى رأينا — ينبغى لكل العوامل أن تتفاعل بعضها مع بعض حتى تؤدى بنا للهدف المنشود .

والحيازة فى هذا الصدد تلعب دورا هاما فى تحديد الكفاءة الإنتاجية للأرض وخاصة فى بلاد كبلادنا يغلب فيها نظام الحيازة الصغرى والقزمية مما يضعف فلاحها وتكون النتيجة فلاحا ضعيفا فى مساحة ضئيلة ويتبع ذلك إنتاج فى أدنى المستويات — مما يؤثر تأثيرا بالغا فى الأهداف التى يرمى إليها التوسع الرأسى — ولهذا انفعل تفكيرنا بمشروع التجميع وتنظيم الدورة بعد أن وجدناه أسلم السبل للاتجاه بالإنتاج نحو الارتفاع بغير تعرض لحقوق الملكية .

وقبل أن أسترسل فى شرح هذا المشروع يهمنى وأنا فى معرض الحديث إليكم أن أشير إلى أن الإنتاج الزراعى لا يمكن الوصول به إلى الذروة إلا باتباع أحدث الأساليب لخفض التكاليف ورفع الغلة ، وإن الأخذ بالأساليب الحديثة فى العمل الزراعى أمر غير ممكن إلا فى المساحات الواسعة من المحصول الواحد ، وأن هذه الحقيقة الفنية تدركونها أكثر من غيركم من الزراع الذين لم ينالوا حظكم من الثقافة الزراعية .

وإليكم أيضا أسوق القول أن الدول التى تفوقت فى المجال الزراعى لم تصل إلى هذا التفوق إلا عن طريق توسيع الرقعة المزروعة بمحصول واحد وتنظيم الدورة الزراعية وإن كانت فى سبيل هـــذه الغاية قد طبقت إما رأسمالية ذات حيازات كبيرة أو اتبعت نظما أخرى فى الحيازة لا تتفق مع اتجاهاتنا الاشتراكية الديمقراطية التعاونية . وكان علينا أن نعمل على رفع الإنتاج الزراعى فى إطار

العقيدة السياسية التى تبنتها الثورة بقيادة زعيمها ، تلك العقيدة التى انبثقت من صميم بلادنا وارتبطت بتقاليدنا، واستهدفت تضييق الشقة بين الطبقات، وإشاعة التعاطف والمحبة بين أفراد هذه الأمة ، واستئصال أسباب البغضاء والتنابذ . وفى ظل هذه العقيدة انفعل تفكيرنا للمواءمة بين ما يقضى به الفن الزراعى من إيجاد مساحات واسعة من الأراضى الزراعية المشغولة بمحصول واحد وبين ما سيكون عليه الواقع عند توزيع أراضى الإصلاح الزراعى التى تم الاستيلاء عليها على المنتفعين .

كان هذا بداية التفكير فى وضع حل يحمى الإنتاج الزراعى من التدهور عندما أزمعنا توزيع المساحات المستولى عليها .

وقد انتهى بنا البحث إلى توزيع الأرض على المنتفعين فى ثلاث قطع لا فى قطعة واحدة بحيث تقع كل قطعة فى حوض وبحيث تنفذ الدورة الثلاثية فى حيازة المنتفع بما يتيح لنا تجميع زراعة المحصول الواحد فى رقعة متسعة يتيسر فيها تطبيق الزراعة الآليه ومقاومة الآفات وتوحيد مواعيد الزراعة والرى وسوى ذلك من العمليات الزراعية . وتحقق من وراء ذلك تنظيم الاستغلال الزراعى بطريقة فنية فى أراضى المنتفعين وأدى بنا إلى رفع مستوى الإنتاج فى هذه الأراضى بدرجة فاقت ما كان عليه إنتاجها وهى فى حوزة كبار الملاك .

ففى منطقة دميرة كان متوسط محصول الفدان من القطن قبل الاستيلاء ٣,٥٤ قنطاراً فأصبح فى سنة ١٩٥٩ نحو ٥,٢٨ قنطاراً ، وفى منطقة الخزان كان المتوسط قبل الاستيلاء ١,٨٨ قنطارا فارتفع إلى ٤,٣٢ قنطاراً فى عام ١٩٥٩، وفى منطقة المنيا كان متوسط المحصول قبل الاستيلاء ٤,٦٦ قنطاراً فبلغ عام ١٩٥٩ نحو ٧,٣٣ قنطارا .

وفى محصول القصب بلغ متوسط إنتاج الفدان فى العام الماضى فى جمعيات الإصلاح الزراعى ٤٨,٩ طنا بينما لم يتجاوز المحصول فى أراضى الأهالى ٣٧,٧ طنا.

ولقد حفزتنا النتائج الطيبة التى حصلنا عليها فى أراضى الإصلاح الزراعى على متابعة التفكير فى حل ينظم الملكيات الزراعية فى عامة الإقليم المصرى ، وقد هالنا ما تتسم به من الصغر والتفتت فلقد بلغت نسبة الملاك الذين يملكون

أقل من ٥ أفدنة نحو ٩٤ ٪ من جملة الملاك ، وإذا لا محيص عن اللجوء إلى وسيلة تمكننا من تجميع الاستغلال فى هذه الملكيات القزمة بصورة تسمح بإجراء العمليات الزراعية بطريقة فنية واقتصادية دون المساس بالملكيات الفردية ، خصوصا وأن تتابع التوريث وتقسيم التركات الصغيرة سيمضى مع تعاقب الأجيال عاملا فعالا فى تضاعف هـذا التفتت — وذلك بالرغم من القانون الذى يقضى بعدم تفتت الملكية الزراعية إلى أقل من فدانين حيث تعترض تنفيذه بعض الصعوبات — مما يهدد الإنتاج القومى بمزيد من العجز والتدهور .

ولاهمية موضوع التجميع ولاحتمالات تأثيره على نظام الاستغلال الزراعى السائد منذ قديم الأزل فقد استقر رأينا قبل تعميم تطبيقه أن نتيقن من مزاياه فى خارج مناطق الإصلاح الزراعى والحصول على فكرة صادقة عن الوسائل التى يمكن بها تنفيذه فى باقى أنحاء الإقليم . . ولهذا اخترنا منطقة قرية نواج مركز طنطا فى عام ١٩٥٦ لإجراء تجربة تجميع الاستغلال وتنظيم الدورة وقد وقع اختيارنا على هذه القرية لأنها تمثل القرية المصرية أصدق تمثيل من جهة تفتت الملكية الزراعية وبعثرتها — فقد ثبت من البحث أن عدد الحيازات ١١٨١ حيازة تمثل حوالى ٣٥٠٠ مزرعة فى زمام القرية كله البالغ ١٥٦٢ فدانا ، وكل من هذه المزارع لها نظامها فى الزراعة والرى والصرف والمقاومة مما يجعل الاستغلال الزراعى فى أشد حالات التدهور .

وبدأنا فى العمل فى هذه القرية بترغيب أهلها فى الانضمام للجمعية التعاونية ، وكان عرض الخدمات والقروض سبيلنا إلى هذا الترغيب ثم الاتفاق على تنظيم الدورة اختياريا بين الزراع ، وبهذا جمعت زراعات القطن فى مساحات كبيرة تسمح بأداء العمليات الزراعية فى وقت واحد وبطريقة اقتصادية سليمة — كما تم اقراض الزراع على أقطانهم بما أتاح لهم التصرف فيه فى الوقت المناسب وبأسعار مجزية .

وقد كان من نتيجة هـــذه التجربة أن ارتفع متوسط محصول فدان القطن بصورة ملحوظة فبعد أن كان قبل التجربة فى عام ١٩٥٦ — ٤,٣ قنطارا قفز إلى ٦,٨ قنطارا فى عام ١٩٥٧ ثم إلى ٧,٢ قنطارا فى عام ١٩٥٨ وبلغ فى ١٩٥٩ — ٧,٧ قنطارا .

وفى ضوء نتائج هذه التجربة اتضح لنا دون شك مدى الفوائد الاقتصادية التى يمكن تحقيقها من تطبيق هذا النظام على نطاق شامل — ولهذا فقد تقدمنا للجنة الاقتصادية المركزية بمشروع مفصل لتجميع الحيازات الصغيرة بحيث تنظم الدورة ويجمع الاستغلال فى مساحات متسعة دون التعرض لحق الفرد فى ملكيته .

والمقصود بتجميع الاستغلال وتنظيم الدورة هو جمع الحيازات المفتتة وزراعتها بمحصول واحد فى دورة زراعية ملائمة — وهى غالبا فى الإقليم المصرى الدورة الثلاثية — وذلك بأن يزرع حوض بأكمله أو نصفه أو ثلثه بمحصول واحد دون المساس بالملكية الزراعية وبذلك يمكن تهيئة أكبر قدر ممكن من المساحة التى تعامل معاملة موحدة من حيث ميعاد الزراعة ، الصنف المزروع ، وعمليات الرى ، ومقاومة الآفات إلى غير ذلك من الأعمال الزراعية — ويقوم فيها الحائزون بزراعة أراضيهم فى نظام متناسق وفى وقت واحد تحت إرشاد وتوجيه الفنيين بما يحقق إنتاجا عاليا وخفضا للتكاليف .

ويهمنى فى هذه المناسبة أن أوضح أن هذا المشروع لا يهدف إلى إقامة مزارع تعاونيه كما أشاع بعض المغرضين الذين يستغلون الفلاح الصغير لمآربهم . ولهؤلاء أوجه القول أن بلادنا قد اختارت طريق المحافظة على ملكية الأرض وأن هذه الملكية أكدتها نصوص الدستور هذا فضلا عن أن هذا المشروع اختيارى محض لا الزام بتنفيذه . وإن كنا ندعو صغار الزراع إلى الإقبال عليه لما سيحققه من خير كثير على دخولهم الفردية وعلى الإنتاج القومى بصفة عامة .

وقد وافقت اللجنة الاقتصادية بجلستها بتاريخ ٣ مارس ١٩٦٠ على تطبيق هذا المشروع فى قرى الإقليم المصرى على مراحل وفى سنوات متتالية .

وقد تم اختيار ١٠٣ قرية ينفذ بها المشروع اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٦٠ وتقع هذه القرى فى محافظات المنوفية والغربية والقليوبية والشرقية والدقهلية والمنيا وبدىء بتصميم وحدات المبانى التى ستقام فى قرى التجميع وتشمل جميع المنشآت اللازمة لتنفيذ المشروع .

وقد روعى فى قرى التجميع أن تقوم وزارة الزراعة بأداء خدماتها كاملة بحيث تشمل توفير التقاوى المنتقاة لجميع المحاصيل فضلا عن الاضطلاع بمقاومة الآفات على مدار السنة .

وفى ضوء ما ذكر قد أعد جهاز لتقييم المشروع وإعداد البيانات الإحصائية عنه ليمكن فى نهاية العام الزراعى الحالى الوقوف على نتائجه الاقتصادية فى كل قرية ، وفى ضوء هذه النتائج يمكن نشر القيمة الاقتصادية التى حققها المشروع .

إخوانى :

قبل أن أنتقل من مشروع تجميع الاستغلال وتنظيم الدورة أود أن أجمل المزايا التى يمكن تحقيقها من وراء تطبيق هذا المشروع :

أولا — توفير مياه الرى :

إن رى مساحة متسعة من محصول واحد يتم فى فترة أقصر من رى نفس المساحة إذا كانت فى قطع متناثرة ، هذا فضلا عن أن تزويد المحصول بمياه الرى يتم فى الحالة الأولى بطريقة أنظم ، علاوة على أن الفقد فى تجرية مياه الرى فى مختلف المساقى لتوصيلها إلى القطع المتفرقة يسبب فقداً كبيراً فى هذه المياه . وقدر بعض الفنيين مقدار المياه المحتمل توفيرها فى حالة التجميع بنحو ٣٠ ٪ ، وهو قدر لا يستهان به فى وقت نحن فى حاجة إلى كل قطرة مياه لمواجهة عمليات الاستصلاح الواسعة .

ثانياً — القضاء على أسباب اختلال الأمن نتيجة المنازعات على مياه الرى :

وهى أحداث تقض مضجع الريف الوادع . . فكلكم يعلم مدى خطورة هذا التنازع الذى يؤدى فى أحوال كثيرة إلى إزهاق أرواح وإتلاف أموال . . . وهى أمور سوف يقضى عليها حتما تجميع الدورة حيث لاسبيل إلى نزاع أو فرقة أو تنابذ .

ثالثاً — الإفادة بالزراعة الآلية :

وهى مسألة ييسرها تجميع المحاصيل، فإن الجرار الذى يراد استعماله فى مساحات مفتتة يفصلها عن بعضها قنوات ومصارف وبتون وسكك قد يتعـــذر استعماله

فى فلاحة بعض هذه القطع نتيجة لهذه العوائق . أما استعماله فى المساحة المتسعة فسوف تجعل من السهل قيامه بالخدمة على وجه منتظم وأدائه للحرث بعمق مماثل وبنفقات أقل وفى وقت مبكر .

رابعاً — كفالة مقاومة الآفات مقاومة فعالة :

لاريب أن المساحة الواسعة من المحصول الواحد يمكن إجراء عمليات المقاومة فيها بسهولة عنها فى القطع الصغيرة المتناثرة التى تفصلها عن بعضها مختلف الحاصلات. ويهمنى أن أذكر أنه فى بعض البلاد المتقدمة زراعياً يتيح تجميع الزراعات إجراء العلاج بالطائرات وهى من أنجح الوسائل للقضاء على فتك الآفات — ولا شك أن اتساع المساحة المعالجة تقلل من نفقات العلاج وبالتالى إلى زيادة الإنتاج .

خامسا — تعميم التقاوى المنتقاة والمحافظة عليها :

إن نقاوة الصنف وضمان المحافظة على صفاته يتطلب الرقابة الفنية على زراعته وترقيعه وريه ونقاوة حشائشه ومقاومة آفاته إلى غير ذلك من عمليات زراعية وهو أمر ميسور فى الزراعة الواسعة الرقعة عنه فى الزراعات المفتتة المتناثرة ، هذا فضلا عن أن الزراعة فى المساحة الواسعة تحمى الصنف من الخلط الطبيعى بخلاف إذا ما زرع فى مساحات متفرقة تتخللها أصناف أخرى .

ولهذا كان تجميع الزراعه هو أسلم الطرق للحصول على تقاوى نقية وحماية الأصناف المتميزة الصفات من الانحلال والتدهور . هذه بعض المزايا التى يحققها تجميع الاستغلال . . . وهى أمثلة ليست على سبيل الحصر . . . وأن ثمة مزايا أخرى عديدة يحس بها ويلمسها الفلاح فى حقله ومنها منع الأثر السيىء لبعض المحاصيل على البعض الآخر وذلك فى حالة زراعة القطن مجاوراً للأرز ، وغير ذلك كثير من المزايا التى لا يتسع الوقت لسرد تفصيلها .

أيها الزملاء :

لننتقل الآن من تجميع الاستغلال إلى ناحية أخرى تتعلق بالتوسع الرأسى والأفقى معا ، وهى مشكلة تحد أيضا من زيادة الإنتاج وتشكل ثغرة فى برامج التنمية

تلك هى وجود مساحات واسعة من الأراضى البور والضعيفة الإنتاج تتخلل الرقعة المزروعة رغم أنها مقررة الرى . ومن الغريب حقاً أن هذه الأبوار المتخللة لم تلق الاهتمام الواجب إلا منذ ثلاث سنوات — وأنه فى الوقت الذى نتجه فيه إلى إصلاح الصحارى لإضافة أراض جديدة إلى الرقعة المزروعة لم يصادف موضوع هذه الأبوار ما يستحقه من عناية بالرغم من أفضليتها فى الاستصلاح من وجهة النفقات المادية والاعتبارات العمرانية .

وقد استرعى انتباهى ما أوضحه الحصر الأولى الذى أجرته وزارة الزراعة للأبوار المختلفة فى عام ١٩٥٥ — فقد أوضح هذا الحصر أن مئات الألوف من الأفدنة تتخلل الرقعة المزروعه وهى إما بائرة تماماً أو ضعيفة الإنتاج ، بعضها تملكه الحكومة والبعض الآخر تملكه الأهالى .

فأما البور المملوك للحكومة فإن الدولة بأجهزتها تتولى مهمة الإصلاح فيه وذلك وفق البرنامج الموضوع والاعتمادات المالية المقررة لهذا الإصلاح .

لكن البور المملوك للأفراد ويبلغ مئات الألوف من الأفدنه توجد متناثرة وموزعة فى أنحاء متفرقة من بلاد الإقليم المصرى ومتخللة الرقعة المزروعة بحالة تجعلها قريبة من مرافق الرى والصرف بحيث لو عولجت عيوبها وعناصر إنتاجها وهى متوافرة لا ينقصها إلا الربط بينها بما يكفل إبرازها — فالمفترض فى شأنها أن الأرض الصالحة للزراعة موجودة والإيراد المائى من مصادره الطبيعية مقرر لها ووسائل ريها وصرفها ميسورة — فلست أرى سبب لبقائها بوراً وأن تظل هذه المساحات الشاسعة فى شكل طاقة إنتاجية معطلة تمثل ثغرة فى برامج تنمية الإنتاج .

هذا ما دعانا للتفكير منذ ثلاث سنوات فى إيجاد الوسائل لاستثمار هذه الأرض بحيث يتغير وضعها من طاقة إنتاجية معطلة إلى طاقة عاملة منتجة تحتل مكانها بين مشروعات النهوض بالإنتاج — وتبلورت الفكرة فى مشروع الأراضى البور وضعيفة الإنتاج المقررة الرى التابع للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى .

وقد خطا هذا المشروع عدة خطوات تركز العمل فيها بمحافظتى البحيرة والفيوم حيث لوحظ أنها من أكثر المحافظات إشتمالا على الأراضى البور المتخللة — فقامت

لجان مشتركة من رجال الرى والزراعة والمساحة لحصر هذه الأراضى وجمع البيانات عن مواقعها وملاكها وأسباب عدم استغلالها .

ونظراً لما لمسناه من أن اختصاص مراقبة الأراضى بوزارة الزراعة يتضمن تحليل التربة وعلاجها فقد أضيف هذا المشروع إلى اختصاصها فى أوائل عام ١٩٦٠ وأوكل إليها تنفيذ عمليات حصر البور المتخلل مع تقديم التوصيات والإرشاد الفنى لملاك هذه الأراضى لاستصلاح أراضيهم .

وقد تم الحصر هذا العام بمحافظة الفيوم وبمراكز أبى المطامير وحوش عيسى وكفر الدوار بمحافظة البحيرة واتضح من هذا الحصر أن البور الصالح للزراعة فى محافظة الفيوم يبلغ حوالى ٥٠ ألف فدان وأن نسبة كبيرة من هذه الأبوار يرجع أسباب بورها إلى ملوحة وقلوية التربة التى تعزى إلى سوء الصرف وأن نسبة ضئيلة من هذه الأبوار يرجع سبب تلفها إلى عدم قدرة الملاك وقلة الأيدى العاملة .

أما بمراكز حوش عيسى وأبى المطامير وكفر الدوار بمحافظة البحيرة فقد دل الحصر التصنيفى على أن البور الصالح للزراعة بها يبلغ نحو ١٨٥ ألف فدان — وترجع أسباب تلفها إلى عوامل مماثلة لتلك التى ذكرت بالنسبة لمحافظة الفيوم .

ومن هذا يتبين أن جملة البور المتخلل فى المحافظتين اللتين أجرى بهما الحصر التصنيفى تبلغ نحو ٢٣٥ ألف فدان مملوكة للأهالى — وهى مساحة ضخمة يقضى الصالح العام بتعاون الهيئات والمؤسسات العامة لتوفير الإمكانيات اللازمة لاستصلاحها — وفى رأينا أن أنسب الوسائل لتهيئة الإمكانيات وتوفير عناصر الاستصلاح هو قيام جمعيات تعاونية مركزية نوعية لاستصلاح الأراضى البور المملوكة للأفراد وعن هذا السبيل يمكن تدبير القروض وتقديم الخدمات والإرشاد الزراعى اللازم لأعضائها .

وأود أن أنوه فى حالة توفير عناصر الاستصلاح بعد قيام هذه الجمعيات التعاونية فانه ليس للملاك أى عذر فى تهاونهم وإهمالهم فى استغلال أراضيهم —

ومن المشاهد فى بعض الدول التى واجهت مثل هذه الحالة أن تدخل التشريع وقامت الدولة من جانبها باستغلال مثل هذه الطاقات المعطلة حماية للإنتاج القومى .

هذه لمحات عن بعض العقبات التى تعترضنا فى سياسة النهوض بإنتاجنا الزراعى قد استعرضتها أمام الطبقة الواعية من الزراع للتعرف على أسبابها وشرحت الوسائل التى وضعناها للتغلب عليها . . . وأعدكم بتقديم المزيد فى فرص أخرى أرجو أن تتاح — والله أسأل أن يحقق غايتنا من زراعة عالية الإنتاج تؤمن مقومات العيش لأبناء هذا الشعب الذين يتطلعون إليكم ويرون فيكم غاية الأمل ومعقد الرجاء . . والسلام عليكم وإلى لقاء قريب .

وقد أعقب المحاضرة بعض الأسئلة وأجاب عليها سيادة المحاضر كما يلى :

س : إعتاد الزارع على زراعة عدة محاصيل فى حيازته ، فمثلا فلاح لديه نصف فدان وسيقع فى دورة القصب، فى حين أنه يلزمه زراعة جزء برسيم وذرة فماذا يصنع؟

ج : إن تنظيم الدورة الزراعية وتجميع الحيازات لن يكون فى مساحات كبيرة بل إن كل قطعة مجمعه فى حدود ٣٠ فدان ، وتدخلنا سيكون تدخلا ودياً بمعنى أن مزارع يحتاج إلى برسيم لأن حيازته كانت قصباً بأكملها ، فيمكن لهذا المزارع أخذ ما يلزمه من مزارع آخر دخلت حيازته دورة البرسيم مقابل قيراط قصب لكل قيراط ونصف برسيم ، وتتم هذه المهايأة بالتراضى بين الزارع .

س : يخشى فى حالة استخدام الآلات الميكانيكية فى الزراعة أن تؤدى إلى بطالة فى العمال الزراعيين .

ج : إن ميكنة الزراعة ستعتمد بالأكثر على استخدام الجرارات حيث تبين أن نتائج البطالة الناجمة عنها بسيطة ، وعلى كل حال فإن الخطة الخمسية التى وضعتها اللجنة العليا لإصلاح الأراضى للبور والتى تهدف إلى استصلاح ٥٨٠,٠٠٠ فدان فى السنوات الخمس القادمة ستؤدى إلى امتصاص الأيدى العاطلة فى الزراعة .

س : ما هى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة للحيلولة دون تفتت حيازات الأراضى الموزعة ؟

ج : منع قانون الإصلاح الزراعى تفتت الملكيات الموزعة عن فدانين من الأرض كما منع تسجيل الأنصبة التى تقل عن ذلك من الأراضى الموزعة ، وعلى كل حال فإنه قد تحدث عمليات بيع عرفية وتقل الحيازات والملكيات تبعاً لذلك ، وسيتلافى مشروع تجميع الاستغلال الزراعى نتائج هذا التفتت .

س : شرعت الحكومة فى تدعيم الإرشاد الزراعى وخدمة الزراع بإنشاء الجمعيات التعاونية ، إلا أنه فى مركز العياط مثلا تبلغ المساحة أكثر من ٨٠٠٠٠ فدان ولايخصها سوى ٤ مهندسين وهذه القوى الفنية لا تفى بخدمة المنطقة .

ج : اعتقد أن الأخ لم يقرأ النظام الجديد الذى وضع لإيصال الخدمات والإرشادات الفنية إلى الريف حيث سيخصص لكل مساحة ١٥٠٠ فدان مهندس يكون مسئولا عن مختلف نواحى النشاط الزراعى .

س : استجابت بلدنا للزراعات المجمعة وأرادت الجمعية التعاونية المشكلة بالبلدة شراء جرار واقترض مبلغ من المال من بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلا أن البنك رفض اقراض الجمعية .

ج : سيتكفل النظام التعاونى الجديد الجارى دراسته حالياً ، علاج هذه النقطة ، والمتبع حالياً أن المالك الكبير فى الجمعيات التعاونية الحالية هو المستفيد من نشاط هذه الجمعيات ، كما أن كثيرين منهم لا يسددون التزاماتهم مما يوجد كثير من العقبات أمام بنك التسليف لاسترداد أمواله المقرضة .